الأمم المتحدة

S/2005/128

مجلس الأمن

Distr.: General
28 February 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه آراء ومقترحات طرحها فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، أمام مؤتمر قمة إنجمينا، المعني بالحالة في دارفور، المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الفاتح **عروه**
الممثل الدائم

020305 020305 05-25128 (A)
0525128

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

مقترحات بشأن الحالة في دارفور، طرحها فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، أمام مؤتمر قمة إنجمينا المعقود في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ترى حكومة السودان أن دور الاتحاد الأفريقي في تحقيق السلام في دارفور يشكل تحديا حقيقيا لكل من أفريقيا والسودان. وعليه يحرص السودان على تحقيق تلك الغاية.

وتقدر حكومة السودان كثيرا مبادرة عقد هذه القمة، التي تهدف إلى إيجاد ظروف أفضل من أجل تحقيق السلم، وتتقدم بالمقترحات التالية كمساهمة صادقة دعما لتلك الجهود.

وتشتمل المقترحات على خمسة مكونات، هي: تسريع عملية التفاوض، وتعزيز الحالة الأمنية، وتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي، والحالة الإنسانية، والحوار السياسي.

ألف – تسريع عملية التفاوض

يمكن تحقيق هذا الهدف على أفضل وجه من خلال:

١ – إجبار المتمردين على الامتثال الفوري لوقف إطلاق النار والامتناع عن قفل الطرق، وفقا لأحكام اتفاق إنجمينا.

٢ – استئناف المفاوضات في أبوجا في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٣ – التركيز في جولة المحادثات القادمة على البعد السياسي للمشكلة.

٤ – تمثيل حركتي التمرد، في جولة المحادثات القادمة، على أعلى مستويات قيادتيهما.

٥ – الطلب إلى البلدان المشاركة في هذه القمة، تشكيل فريق دعم من ممثلين رفيعي المستوى، أثناء المحادثات.

باء – تعزيز الحالة الأمنية

١ – تؤكد حكومة السودان مجددا، من منطلق امتثالها لمسؤولياتها السيادية والدستورية تجاه مواطنيها، التزامها بكفالة الامتثال لوقف إطلاق النار في دارفور وتعزيزه. وتمثل التجارب السابقة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة، ووقف الأعمال العدائية في جنوب السودان، برهانا قويا على قدرة الحكومة ورغبتها في تنفيذ التزاماتها.

٢ - والحكومة هي المستفيد الأول من وقف إطلاق النار واستتباب السلم والنظام وسيادة القانون. ولا تتسامح أية حكومة مع انعدام الأمن، الذي يهدد وجود الحكومات نفسها، ويهدد كيان الدول والمجتمعات. وعلى النقيض من ذلك، يستفيد المتمردون من انعدام الاستقرار والأمن، بغية كفالة استمرار الضغط على الحكومة، التي تعتبر الطرف المسؤول والخاضع للمساءلة أمام القانون الدولي.

٣ - وتؤمن حكومة السودان بأن النهج السليم لمعالجة الحالة الأمنية، يتمثل في تحديد العناصر المسلحة النشطة في دارفور، بطريقة تمكن من تحديد المسؤولية بشكل دقيق.

ولتحقيق هذه الغاية، تدعو الحكومة إلى اعتماد معايير واقعية وموضوعية لتحديد الأطراف المسلحة الفاعلة في دارفور. وهي في نظرنا:

(أ) القوات الحكومية وتشمل قوات مسلحة وقوات شرطة وقوات أمن وقوات دفاع شعبي.

(ب) قوات الدفاع الشعبي، وهي قوات شبه عسكرية تستنفر حينما يكون هناك تهديد للأمن الوطني. وقد أنشئت هذه القوات بموجب أنظمة تعود لزمان سابق لوجود الحكومة، وهي خاضعة لقيادة القوات المسلحة ورقابتها.

(ج) المدنيون المسلحون من بين أفراد القبائل، حيث تعتبر حيازة الأسلحة في دارفور ظاهرة ذات جذور اجتماعية وثقافية وارتباط تقليدي بمفهوم الرجولة. وقد ساهم اتساع رقعة المنطقة، وتعدد وسائل كسب العيش، في حيازة الأسلحة بصورة غير قانونية. وأدى تواتر الصراعات القبلية إلى اشتداد الطلب على حيازة الأسلحة، وأعطى التعاون التقليدي والدعم المتبادل فيما بين المجتمعات القبلية (وهو ما يعرف بنفير القبيلة)، انطباعا بأن تلك العناصر تعمل على تشكيل ميليشيات منظمة، علما بأن هذا التقليد يوجد أيضا في إطار أنشطة أخرى كالزراعة والحصاد.

(د) جماعات التمرد المسلحة، التي تشمل قوات حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، وحركة الإصلاح والتنمية.

(هـ) العصابات المسلحة والخارجون على القانون، وهم عصابات إجرامية تنتمي إلى قبائل مختلفة، وتتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار بشكل مستمر.

وحقيقة الأمر هي أن المذكورين أعلاه يعتبرون أطرافا ناشطة رئيسية في دارفور. وفي هذا الصدد، ترغب الحكومة في التأكيد على الأمور التالية:

٤ - أن القوات الحكومية قد علقت جميع الهجمات، وصدر إليها توجيه بممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد.

٥ - أننا قررنا سحب الطائرات القاذفة للقنابل من دارفور.

٦ - أنه صدرت تعليمات إلى القوات الحكومية بعدم الاقتراب من المناطق المتنازع عليها. وفي هذا الصدد، قررت الحكومة سحب قواتها من لبدو وقرضية ومرلا، بالرغم من أن تلك المناطق لم تكن خاضعة لسيطرة المتمردين قبل نيسان/أبريل الماضي.

٧ - أن الحكومة ستواصل تأمين الطرق بغية كفالة تدفق المساعدات الإنسانية والأنشطة التجارية، في تعاون وثيق مع لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي.

٨ - أن الحكومة ستواصل تعزيز وجود الشرطة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتيسير توقيع اتفاقات مصالحة بين القبائل المختلفة، فضلا عن توفير الحماية للمدنيين وتعزيز سلطة القانون واستتباب النظام.

٩ - أن الحكومة قامت، من منطلق رغبتها في تطبيع الحالة، بتسريح نسبة ٣٠ في المائة من قوات الدفاع الشعبي، استجابة لخطة عمل دارفور الموقعة بين الحكومة والأمم المتحدة، في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. ولإبداء حسن نواياها أمام هذه القمة، ستسرح الحكومة نسبة أخرى من قوات الدفاع الشعبي تبلغ ٢٠ في المائة، ليصل مجموع النسبة إلى ٥٠ في المائة. وستتواصل عملية التسريح مع تراجع التهديدات الأمنية، استنادا إلى الآتي:

(أ) التزام المتمردين باحترام وقف إطلاق النار، وبالامتناع عن مهاجمة القرى وتوسيع وجودهم في المناطق الريفية؛

(ب) استئناف المفاوضات بنية سليمة.

وستصل عملية التسريح إلى مستوى الصفر، حينما يبدأ المتمردون تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وعلى وجه الخصوص، تحديد المناطق التي يحتلونها، وحصر قواتهم في نقاط تجمع، فضلا عن تنفيذ اتفاق إنجمينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

١٠ - وفيما يتعلق بالمدنيين المسلحين من بين أفراد القبائل تقترح الحكومة التدابير الآتية:

(أ) هذه العملية تدريجية وينبغي أن تبدأ بتحديد الأسلحة وإضفاء السمة القانونية عليها بصورة مؤقتة.

(ب) فرض قيود على حيازة الأسلحة بصورة تؤدي إلى السيطرة الكاملة على هذه الأسلحة.

(ج) تشجيع عمليات المصالحة القبلية وثقافة السلام.

(د) سيتوقف السعي إلى حيازة الأسلحة بعد زوال التوترات الأمنية واستتباب القانون والنظام.

ستبدأ هيئة رفيعة المستوى في جمع الأسلحة. وستتم عملية الجمع من خلال فرض تنفيذ العملية وتقديم الحوافز، بالإضافة إلى برامج أخرى كمكافحة الأسلحة من خلال البرامج الإنمائية وغيرها من برامج تكامل المجتمع المدني الأخرى.

١١ - ولكي تمهد الطريق أمام إعادة الحياة المدنية في دارفور إلى طبيعتها، ستطبق الحكومة تدابير إضافية تمنع ارتداء المدنيين للأزياء العسكرية.

١٢ - وستوقع الحكومة على مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ما يتعلق بالإشراف على تبادل أسرى الحرب.

١٣ - ولكي تهيئ المناخ المناسب لمفاوضات السلام، ستطلق الحكومة سراح المحتجزين الذين ألقي القبض عليهم في سياق الصراع في دارفور.

وتمثل هذه التدابير، مع الخطوات الأخرى الرامية إلى تعزيز دور الاتحاد الأفريقي وإكمال نشر قواته في دارفور، ثلثي الطريق تجاه تحقيق استقرار الحالة الأمنية في دارفور. ويتمثل الثلث المتبقي في تجميع المتمردين في المواقع المتفق عليها وفقا لقرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وأحكام اتفاق أنجمينا المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

١٤ - وسيجعل التنفيذ الكامل لهذه العملية الحكومة في وضع أفضل يمكنها من السيطرة على الأنشطة التخريبية الأخرى لعصابات النهب المسلح.

جيم - تعزيز دور لجنة وقف إطلاق النار

١ - تؤكد حكومة السودان على الدور الحيوي الذي تؤديه لجنة وقف إطلاق النار، وتعرب عن تقديرها وامتنانها لجميع الذين ساهموا في هذه العملية، من حيث الدعم المالي والمادي.

٢ - ولكي نعزز دور لجنة وقف إطلاق النار يتعين علينا أن نعمل سويا على إنجاز نشر بعثة الاتحاد الأفريقي بحجمها المتفق عليه. وستكون ملكية هذه البعثة ونجاحاتها مصدر فخر لأفريقيا. وفي هذا الصدد، نقترح خطة العمل التالية، التي وضعت على عجل:

(أ) تساهم الحكومة في بعثة الاتحاد الأفريقي بتوفير الدعم اللوجستي (النقل والاتصالات)؛

(ب) تتخذ حكومة السودان والاتحاد الأفريقي نهجا مشتركا تجاه البلدان الشقيقة والصديقة، بغية كفالة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي والمساهمة فيها؛

(ج) يشرع الاتحاد الأفريقي فورا في الاتصال بالبلدان الغربية المانحة من أجل كفالة الوفاء بالتزاماتها المعلنة؛

(د) يظل بابنا مفتوحا أمام أية مقترحات أخرى فيما يتعلق بتعزيز هذه البعثة.

٣ - وتوجد لدى حكومة السودان بعض الشواغل، في ضوء الأداء الفعلي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الميدان، وهي:

(أ) يتمثل الشاغل الأساسي في أنه يتعين أن تكون خطة عمل بعثة الاتحاد الأفريقي أكثر اتساقا مع المبدأ المتفق عليه في اتفاق انجمينا، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، وهو عدم تدخل البعثة في الأشياء التي تمس سيادة السودان.

(ب) فعالية اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وضرورة تعزيزها.

(ج) المعلومات المتعلقة بالبعثة وأنشطتها الإعلامية.

٤ - ونرى من المناسب أن يُستفاد من تجارب وقف إطلاق النار الشبيهة، وعلى وجه الخصوص تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبة بالسودان، وأية حالات أخرى ذات صلة.

٥ - ونعتقد أنه من الضروري أن يعقد الرئيس كوناري ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن اجتماعا عاجلا تشارك فيه الهيئات المختصة من أجل إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة هذه الشواغل بروح الشراكة.

دال - الحالة الإنسانية

١ - لم تألو حكومة السودان جهدا من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في ولايات دارفور. وجرى تخصيص ما تبرع به المواطنون من دعم مالي وموارد، كي تصاحب

المجهودات وأنشطة الدعم التي تنفذ على الصعيد الدولي من أجل مجابهة الأزمة. ومن حسن الطالع، أن المسائل المتعلقة بسوء التغذية والأمراض والأوبئة قد عولجت، وأمكنت السيطرة عليها من خلال عمليات الدعم الكبيرة، المتمثلة في إمدادات الأغذية والملابس والأدوية، وتوفير المأوى والمياه النظيفة، والتدابير المتعلقة بالتحصين التي أتيحت في الأوقات المناسبة.

٢ - وبالرغم من هذه الجهود المشكورة، تؤدي تحركات المتمردين إلى تعويق الأعمال الإنسانية بشكل متكرر، من خلال شن الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية والعاملين فيها، ونهب ٢٢٧ شاحنة محملة بمواد الإغاثة الإنسانية والاستيلاء على ١٦ شاحنة منها، بالإضافة إلى قتل واختطاف عدد من العاملين في مجال الإغاثة. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات واضحة لاتفاق وقف إطلاق النار، وقد أدانها المجتمع الدولي.

٣ - وفي هذا الصدد، نرى أنه يتعين على القادة الأفارقة، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، ممارسة ضغط أكبر على المتمردين بغية كفالة الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار والبروتوكول الإنساني الذي جرى التوقيع عليه تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، ولتيسير تدفق المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين.

هاء - الحوار السياسي

١ - يهيئ اتفاق السلام الشامل الموقع عليه مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، في نيروبي، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ومبادئه المتعلقة باقتسام السلطة والثروة، أسس تسوية المشاكل السياسية والاقتصادية في جميع أجزاء السودان، بما في ذلك تسوية الأزمة في دارفور.

٢ - تلتزم حكومة السودان بالتوصل إلى تسوية نهائية على أساس المبادئ المدرجة في اتفاق السلام الشامل.

٣ - تعتمد صيغة لنظام متقدم للحكم الاتحادي، باعتباره النظام الأمثل للولايات المختلفة في السودان. وسيكفل هذا النظام ما يلي:

(أ) اعتماد دستور لكل ولاية من الولايات لا يعلو عليه شيء سوى الدستور الوطني.

(ب) تمتع الولايات بسلطات موسعة في المجالين الاقتصادي والسياسي ومجال صنع القرارات.

(ج) إجراء انتخابات حرة وعادلة لكل من الأجهزة التنفيذية والتشريعية في الولايات.

(د) مشاركة الولايات بصورة متكافئة في مؤسسات الحكومة المركزية، لا سيما الأجهزة التنفيذية والتشريعية.

(هـ) إقامة نظام قضائي مستقل.

(و) إنشاء خدمة مدنية مستقلة ونشطة.

(ز) الاتفاق على صيغة عادلة لاقتسام الثروة تمكن كل ولاية من الحصول على نصيب عادل.

(ح) إنشاء لجنة للتنمية وإعادة التأهيل بغية استيفاء الاحتياجات الإنمائية الضرورية.

(ط) تحقيق مصالحة حقيقية وسط سكان دارفور، بهدف ترميم النسيج الاجتماعي وإعادة التعايش السلمي فيما بين القبائل المختلفة في المنطقة.

(ي) معالجة النتائج الناجمة عن الحرب، وعلى وجه الخصوص التأكيد على احتياجات اللاجئين والنازحين.